

الجماعات المحلية: قاطرة التنمية الوطنية

(قراءة في لقاء الحكومة مع الولاة يومي 24 و 25 ديسمبر 2024)

Local Communities: The Locomotive Of National Development
(Reading Of The Government's Meeting With The Governors On December 24-25, 2024)

بلول فهيمة¹

¹ كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبد الرحمان ميرة - بجاية (الجزائر) Fahima.belloul@univ-bejaia.dz

تاريخ النشر: جوان/2025

تاريخ القبول: 2025/05/28

تاريخ الإرسال: 2025/01/18

الملخص:

اجتمعت الحكومة مع الولاة يومي 24 و 25 ديسمبر 2024 تحت رئاسة السيد رئيس الجمهورية والذي كان شعاره "الجماعات المحلية قاطرة التنمية الوطنية"، تم فيه تقديم مختلف الإشكالات والمعوقات التي صادفت مسؤولي الجماعات المحلية، بهدف دراستها وإيجاد الحلول لها، وبالفعل خرج اللقاء بعدة ركائز وآليات للنهوض بالتنمية المحلية باعتبارها العمود الفقري للتنمية الوطنية، كما تمخض عن الاجتماع عدة توصيات هادفة إلى تجسيد ذات الشعار.

تهدف الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على محتوى الاجتماع وما تم التوصل إليه من توصيات، والبحث عن أهمية مخرجات الاجتماع ومدى ملائمتها لتحقيق التنمية الوطنية بأتم معنى الكلمة.

الكلمات المفتاحية: الجماعات المحلية ، التنمية المحلية، التنمية الوطنية، البلدية، الولاية.

Abstract:

The government met with the governors on December 24 and 25, 2024 under the presidency of the President of the Republic, whose slogan was "Local groups are the engine of national development," and in which the various problems and obstacles encountered by officials of regional groups were presented, with the aim of studying them and finding solutions for them. Indeed, the meeting came out with several pillars and mechanisms for advancement. With local development as the backbone of national development, the meeting also produced several recommendations aimed at embodying the same slogan.

The research paper aims to shed light on the content of the meeting and the recommendations reached, and to investigate the importance of the meeting's outcomes and their suitability for achieving national development in the fullest sense of the word.

Key words: Regional groups, local development, national development, municipality, state.

مقدمة:

جاء في لقاء الحكومة مع الولاية المنعقد يومي 24 و 25 ديسمبر 2024، أن الهدف من الاجتماع هو دراسة ومناقشة السبل الواجب إتباعها والوسائل التي ينبغي تعبئتها قصد التنفيذ الصارم والفعال للالتزامات التي تعهد بها السيد رئيس الجمهورية، والتي تتعلق بمختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

وأن مختلف الأطراف المعنية ستسعى إلى الخروج ببرنامج عمل قادر على ضمان استمرار ديناميكية التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المستويين الوطني والمحلي¹، من خلال التركيز بشكل خاص على تحليل عميق للعراقيل التي تمت مواجهتها أثناء تنفيذ مختلف الورشات المفتوحة، وأيضاً بطريقة أكثر استشرافاً من خلال التركيز على التحديات والآفاق بهدف الاستجابة بكفاءة وإنصاف لاحتياجات السكان، وتحديد معالم الجزائر المنتصرة التي تطمح إلى أن تصبح دولة نامية على المدى القصير.

إنّ التمعن في مجريات الاجتماع يجعلنا نتساءل عن أبعاد اللقاء وهل حقا خرج الاجتماع بتوصيات تخدم التنمية المحلية والوطنية، وتلبي حاجيات المواطن؟

للإجابة على الإشكالية نقسم الدراسة إلى محورين نتناول في الأول أهم مجريات الاجتماع، ونخصص الجزء الثاني لمحتوى الاجتماع وما تم التوصل إليه من توصيات، وكذا تقييم مدى إمكانية تحقيق ما تم الخروج به من حلولاً بشكل يجعل المواطن يثق ويرضى بالخدمات التي يقدمها المرفق العام لاسيما على المستوى المحلي.

سنعتمد للإجابة عن الإشكالية المطروحة على مناهج البحث العلمي الأكثر تلاؤماً مع طبيعة الموضوع، سواء المنهج الوصفي الذي يتجلى في وصف وقائع الاجتماع وما نتج عنه، مع اعتماد المنهج التحليلي، وكذا النقدي الذي يتجلى في تقييم ما تم التوصل إليه من توصيات ومدى أهميتها لتحقيق التنمية المنشودة.

1- وقائع ونتائج لقاء الحكومة مع الولاية المنعقد يومي 24 و 25 ديسمبر 2024:

أكد السيد رئيس الجمهورية أن الجماعات المحلية تمثل خط الاتصال بين الدولة والمواطنين، وهي الركيزة الأساسية للدولة، وأضاف أنه بعد عدة عقود من الاستقلال، حان الوقت لمراجعة قانوني البلدية والولاية بهدف تجسيد الإرادة الشعبية على المستوى المحلي، وأوضح أن هذه المراجعة تهدف إلى إجراء تعديلات هامة في القانون من حيث الصلاحيات، والموارد المخصصة، وتصنيف البلديات، كما أشار إلى أن أحد أهداف الإطار التشريعي الجديد هو تحقيق التوازن المالي والاقتصادي بين البلديات الغنية وتلك الأقل غنى².

1.1- مجريات الاجتماع الوزاري: بالعودة إلى محتوى الاجتماع ومجرباته كما هو مبين في الموقع

الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية، نجد أن هناك اهتمام مؤسساتي في تفعيل دور الهيئات المحلية وتجلي ذلك من خلال الورشات التي تم تنظيمها بمشاركة المختصين والمسؤولين المحليين، بالإضافة إلى ما نتج عنه اللقاء من توصيات لعلاها تجد آذاناً صاغية.

سنقوم بالإشارة إلى أهم المحاور الأساسية للقاء والتي تضمنتها الورشات المنعقدة وهي كما يلي:

الورشة الأولى- الآليات المالية والميزانية لتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية محلية متوازنة ومستدامة: تضمنت هذه الورشة البحث عن الآليات المالية والميزانية لتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية، وقد تم التركيز على العراقيل التي تواجه تحقيق تلك التنمية سواء على المستوى المركزي أو المحلي، وتمثلت محاور النقاش في:

أ. إرساء آلية جديدة متنافسة لتنفيذ برنامج التنمية المحلية تحت رعاية الولاية.

ب. تعزيز التخطيط لأجل صياغة برامج التنمية بما يسمح بترقية اختيارات مناسبة ودقيقة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية والمحلية.

ج. تعزيز إصلاح المالية المحلية من أجل تمكين الجماعات المحلية من ضمان جزء من استقلالها المالي³.

الورشة الثانية:- الأمن الغذائي والمائي التحديات الأساسية لإستراتيجية التنمية: تمحورت هذه الورشة حول أهم العراقيل التي تواجه الأمن الغذائي، لاسيما مشكل الأراضي الفلاحية وارتفاع أسعار الحبوب والبقوليات، عدم استقرار الأسواق، ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء... إلخ، وقد تمحور النقاش حول إيجاد حل لمشكل الأراضي الفلاحية وكيفية حمايتها، عصرة واستغلال التكنولوجيات الحديثة للنهوض بالفلاحة، تحقيق الاكتفاء الذاتي، خلق بيئة ملائمة للجيل الجديد من المهندسين الزراعيين لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة... إلخ.⁴

الورشة الثالثة - الاقتصاد المحلي: التحديات التي يجب التغلب عليها لخلق الثروة وفرص العمل: هدفت هذه الورشة إلى التنويه بالدور المهم للجماعات المحلية في ظل الإطار الجديد المتعلق بالاستثمار والذي تضمنه قانون الاستثمار الجديد لسنة 2022 والقانون الذي يتضمن كيفية منح العقار الاقتصادي لإنتاج مشاريع استثمارية، وضع جسور بين صلاحيات الدولة والجماعات المحلية في ذات الموضوع، مراقبة ودعم المشاريع الصغيرة، تثمين الموارد المحلية وخلق اقتصاد محلي يتمحور حول هيكلة المشاريع الكبرى.

وقد ركزت المناقشة على عدة نقاط منها إزالة العراقيل التي تؤثر على المشاريع الاستثمارية المتأخرة، منح آلية تسمح بمد الجسور وتبادل المعلومات بين الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار والولاية، إشكالية تطوير المناطق الصناعية ومناطق النشاط، دور صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية في تمويل المشاريع التي تخلق الثروة ومناصب الشغل... إلخ.⁵

الورشة الرابعة - الرقمنة وعصرنة الخدمات العمومية الجوارية من أجل كفاءة أحسن للنشاط العمومية في خدمة المواطن: تمحورت الورشة حول واقع التسيير المحلي للخدمات العمومية والذي يمتاز بالبيروقراطية والتوزيع غير العادل للكفاءات والموارد عبر الإقليم، وإطار مؤسساتي يحد أحيانا من استقلالية ومسؤولية المسؤولين المحليين، مع تزايد احتياجات المواطنين فيما يخص الشفافية الجهوية والعصرنة، وكذا غياب الحلول التحليلية وأدوات تصور البيانات الأخرى واتخاذ القرار بناءا على مؤشرات دقيقة وديناميكية.

وقد تمّ التركيز على مناقشة المحاور التالية: الشفافية ومحاربة البيروقراطية، إعادة التنظيم والتكيف المؤسساتي، تعزيز الموارد البشرية المحلية، الأخلاقيات والمصلحة العامة، تبسيط وعصرنة الخدمات العمومية، الوصول والشمولية، الحوكمة الرقمية والشفافية، وأخير الأمن وحماية البيانات والبنى التحتية⁶.

الورشة الخامسة - التخطيط والتسيير الحضري المستدام للمدينة لضمان بيئة حياة ذات جودة لفائدة المواطنين: ركزت الورشة على دراسة ومناقشة واقع المدن في الجزائر وتحديات التخطيط العمراني، ومن أهم الإشكالات التي تُطرح في هذا المجال نجد عدم احترام آجال انجاز السكنات، وعدم اتخاذ التدابير اللازمة للتأخر عن الإنجاز أو البناء بدون رخصة، وحتى إشكالية استغلال البناءات غير المنتهية دون شهادة المطابقة، إشكالية ربط البناءات غير المنتهية بمختلف الشبكات العمومية، قصور في الرقابة والمتابعة.

ومن المحاور التي تم مناقشتها في نفس الصدد نجد معالجة إشكالية البناءات غير المكتملة، ضمان جودة الشكل العمراني، وتجديده لاسيما التحكم في العقار والتخطيط العمراني، وضع المدينة بعيدا عن المخاطر، مكافحة الإقصاء والتهميش وتطوير المناطق الخضرية المحرومة، إعادة تأهيل الأحياء المجاورة، تجميل المدن، وأخير التعويض عن التأخر ودمج المناطق الحضرية المحرومة⁷.

2.1- التوصيات التي خرج بها اللقاء: خرج اللقاء المنعقد بين الحكومة والولاية بعدة توصيات والتي تفيد حرص المعنيين على إيجاد سبل لتحقيق التنمية المحلية كطريق آمن للوصول إلى تحقيق تنمية وطنية تخدم المجموعة الوطنية دون وجود فروقات ولا اعتبارات جهوية، وتتمثل تلك التوصيات في:

توصيات الورشة الأولى: خرجت الورشة الأولى بعدة توصيات والتي أشرف عليها والي ولاية بجاية وهي: إدراج أحكام في القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية يعزز صلاحية الوالي ومنحه صلاحية الأمر بالصرف الإقليمي، توكيل مسؤولي المحافظ الوزارية إلى الولاية مختلف الأنشطة، تفعيل الدور المحوري للوالي في إطار التحكيم، وجعل الولاية فضاء لاتخاذ القرارات والمصادقة عليها فيما يخص فرص التنمية المحلية، إرساء برنامج للتنمية متعدد السنوات بين الولاية والوزارات المعنية، مراجعة أساليب منح الاعتمادات المالية للبلديات، الإسراع في وثيرة التحضير والاستعداد لتنفيذ النظام المدمج لتسيير الميزانية، تحسين إدارة ومتابعة المشاريع الهيكلية الكبرى، وضع حيز التنفيذ مرسوم يحدد جدولاً زمنياً لتحضير وتنفيذ الميزانيات، تنظيم تحويلات اعتمادات الدفع داخل البرامج، تعزيز الموارد البشرية لاسيما

التكوين المستمر للموظفين المعنيين بتنفيذ الإصلاحات الميزانية، الاهتمام أكثر بتنمية الموارد البشرية، مراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية لإصلاح الميزانية، وضع دليل يضبط المفاهيم ويوضح كفاءات تنفيذ النفقات العمومية، إدراج مضمون مختلف المذكرات والتعليمات الصادرة عن وزارة المالية بخصوص تطبيق القانون رقم 18-15، إعادة تفعيل دور مديرية البرمجة فيما يخص إنجاز كل وثائق الميزانية، ضرورة إعادة تفعيل مشروع مدونة العمليات المالية والمحاسبية للبلديات والولايات، تشجيع الجماعات المحلية للجوء إلى الاقتراض واستخدام التركيب المالي، تأسيس قانون الجباية المحلية، إعادة النظر في توزيع الجباية المحلية ما بين الهيئات المركزية والمحلية، إنشاء المجلس الوطني للمالية والجباية المحلية كهيئة استشارية، تعزيز آليات إضفاء الشفافية والدقة في تقديم المعلومات المالية، تثمين المقدرات الخاصة بالجباية المحلية غير المستغلة، الشروع في عملية التعاون الإداري مع مصالح المديرية العامة للأموال الوطنية، تسجيل برنامج خاص لإنهاء أشغال إنجاز حضائر صناعية على مستوى الولايات، تخصيص ميزانية لإنشاء مناطق نشاطات مهنية حسب توصيات رئيس الجمهورية في كل البلديات⁸.

توصيات الورشة الثانية: تمحورت الورشة الثانية كما سبق الإشارة إليه حول موضوع الأمن المائي والغذائي وقد خلصت اللجنة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: الإسراع في إنهاء أشغال اللجنة الوطنية المكلفة بتسيير العقار الفلاحي، اتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع معدل الإنتاج الوطني للحبوب، خلق مكاتب دراسات متخصصة لفائدة خريجي الجامعات، تفعيل التأمين على المحاصيل الزراعية، تشجيع تنظيم الفلاحين في شكل جمعيات أو تعاونيات، استخدام الحبوب المقاومة للجفاف، تنظيم الشعب الفلاحية الإستراتيجية، توسيع المساحات المخصصة لإنتاج الأعلاف، إنشاء منصة رقمية تضم كل البيانات الخاصة بجميع المذابح، تحفيز المستثمرين الممولين للسوق الوطنية من ولايات الجنوب، الإسراع في وتيرة إنجاز محطات تحلية مياه البحر، تخصيص أغلفة مالية لمعالجة المياه الجوفية، وضع آليات صارمة لمحاربة الربط العشوائي بشبكات المياه، تطبيق تسعيرة المدعمة للاستهلاك المنزلي مع فرض تسعيرة التكلفة الحقيقية على باقي المستهلكين للمياه، إنجاز محطات تصفية مياه الصرف الصحي،... إلخ⁹.

توصيات الجلسة الثالث: خرجت الورشة بعدة توصيات من خلال المناقشات التي تمت ويمكن الإشارة إلى بعض ما جاء في هذه الجلسة وهي: وضع آلية واضحة لتجسيد العمل التشاوري بين الولاية والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، العمل على إعداد معايير لتصنيف وتحديد مناطق النشاط ومناطق النشاط المصغرة، تعميم وتهيئة فضاءات للنشاط موجهة لاستقطاب حاملي المشاريع المصغرة، تشجيع القطاعات الرئيسية وفق الوجهة الخاصة بكل إقليم، تعزيز المقاولات التضامنية والاجتماعية بالشراكة بين الجماعات المحلية والجمعيات المحلية... إلخ¹⁰.

توصيات الورشة الرابعة: تم التوصل من خلال مجريات الورشة إلى توصيات يمكن تلخيصها فيما يلي: تحيين وتكييف النصوص التشريعية والتنظيمية لتتماشى مع مقتضيات الرقمنة، تعزيز الرقابة الداخلية بإنشاء خلايا مراقبة التسيير والمراجعة الداخلية على مستوى الجماعات المحلية، تعميم مبدأ المساءلة، فهم الاحتياجات الفعلية لتطوير الرقمنة، تبني إصلاحات هيكلية وتكييف الهياكل مع متطلبات الخدمة العمومية، تقديم برامج لتطوير مهارات الموظفين في التكنولوجيا الرقمية لإدارة المشاريع، ضمان الحق في الوصول إلى الخدمات الرقمية، حماية المرافق المحلية بتأمين البنية التحتية الرقمية... إلخ¹¹.

توصيات الورشة الخامسة: خلصت الورشة إلى مجموعة من التوصيات نشير إلى أهمها: إنشاء مؤسسات ولائية أو بلدية لتسيير المساحات الخضراء، إنشاء مجالس تشاورية وتشاركية على المستوى المحلي تهتم بإبلاغ المواطنين بالمبادرات العمرانية مع اقتراح إنشاء لجنة المدينة تتماشى مع تطلعات رئيس الجمهورية، إيجاد آليات تنظيمية لإنشاء الأقطاب الحضرية جديدة، تفعيل آلية متابعات البنايات وإتمام إنجازها، مراجعة أحكام قانون التهيئة والتعمير وكذا القانون التوجيهي للمدينة، استحداث قروض لفائدة مالكي السكنات من أجل إتمامها، وضع إطار قانوني بعمليات إعادة الإسكان، إعداد إطار قانوني ينظم العمران التجاري، تهمين وحماية التراث المعماري، التسيير الذكي للمدينة لاسيما أنظمة الإعلام الجغرافية، النقل الحضري الذكي، تكريس الثقافة البيئية في أوساط المواطنين... إلخ¹².

2- أبعاد التنمية المحلية وتحديات الدولة لتحقيق تنمية ذات بعد وطني:

تعتبر الجماعات الإقليمية الهيئات القاعدية للدولة والتي تشكل نقطة الانطلاق لتحقيق التنمية بمختلف أبعادها ومستوياتها، الأمر الذي يفيد أن تحقيق شعار الدولة في مجال التنمية الوطنية مبني على تفعيل دور هذه الهيئات على المستوى المحلي، من خلال محاولة إصلاح مختلف العراقيل التي تواجهها والتي تسبب في عدم تحقيق ما تصبو إليه لاسيما إرضاء المواطن باعتباره بيت القصيد.

إن تحقيق التنمية المحلية مبني على مرتكزات أو مؤشرات تجتمع وتتعاون بهدف بلورة حياة المواطن وذلك بتدخل هيئات فاعلة لتحقيق تنمية تتعدى البعد المحلي إلى البعد الوطني.

1.2- أبعاد التنمية المحلية:

تتفق مختلف التشريعات على أن تحقيق التنمية المحلية يعتبر من ميكانزمات تطور اقتصاد الدول ورفاهيتها، ومن هذا المنطلق ينبغي البحث عن أهم المرتكزات التي ينبغي على كل دولة أن توفرها لإمكانية تحقيق تنمية حقيقي، ويمكن إدراجها فيما يلي:

1.1.2- البعد الاقتصادي: إن تطوير إقليم أية دولة يعني بالدرجة الأولى تطوير اقتصادها¹³، فالتنمية الاقتصادية تقاس بنسبة الإنتاج والادخار ونسبة الصادرات والواردات¹⁴، ويعبر اقتصاد كل دولة عن مستوى معيشة ورفاهية القاطنين فيها وعلى هذا الأساس تعمل كل الدول على تقوية اقتصادها من خلال

تحفيز النشاطات التي تساهم في تنشيط الاقتصاد الوطني، ومن أجل تحقيق ذلك ينبغي تعزيز التنمية المحلية وربطها بالمؤشرات الاقتصادية التي بتوفرها تتحقق التنمية المحلية كبعد قريب والتنمية الوطنية كبعد أشمل.

تعمل الدول التي تريد تحقيق التنمية المحلية على دراسة المعطيات المتوفرة في كل منطقة بهدف برمجة مشاريع استثمارية تتسجم مع تلك المعطيات، وتساهم في تطوير الاقتصاد الوطني من خلال ما تنتجه تلك المشاريع من مواد استهلاكية أو خدماتية تعزز وتقوي النشاط الاقتصادي، كما تساهم في توفير مناصب عمل وتقضي على ظاهرة البطالة.

إن تحقيق التنمية المحلية مرهون بتدخل الدولة لدعم المشاريع الاستثمارية وتقديم تحفيزات جبائية للمستثمرين لاسيما المبتدئين أو الذين يقيمون مشاريع في مناطق الجنوب والذين يحتاجون لإمكانات مالية إضافية لاستمرار مشاريعهم¹⁵.

2.1.2- البعد الاجتماعي: باعتبار أن المواطن هو بيت القصيد من عملية التنمية المحلية فإن تحقيق تلك التنمية مبني على توفير ما يحتاجه المواطن في حياته اليومية من ظروف عيش تسمح له بالعيش الكريم والرفاهي من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر ومختلف الآفات.

كما أن تحقيق الرفاه الاجتماعي له بعد أوسع لأنه يساهم في التقليل من مختلف الآفات الاجتماعية ويؤدي إلى خلق مجتمع واع وغير منحرف¹⁶، على أساس أن توفير مختلف مستلزمات الحياة التي يحتاجها المواطن تجعله مرتاح نفسيا ويسعى للابتكار والمساهمة في التنمية المحلية، أما في الحالة العكسية فإن أفراد المجتمع يتحولون إلى ممارسة مختلف الآفات مما يؤدي إلى فساد المجتمع وهدم قيمه وأخلاقه.

3.1.2- البعد الجغرافي والبيئي: تلعب الرقعة الجغرافية دور لا يستهان به لتوجيه التنمية المحلية حسب معطيات كل رقعة ومنطقة، وعلى هذا الأساس نجد أن الدول المتطورة اقتصاديا تهتم دائما بخلق مشاريع استثمارية مهما كانت طبيعتها في كل منطقة حسب المعطيات الجغرافية لها، مما ساهم في زيادة الإنتاج وبالتالي تطوير الاقتصاد الوطني وتلبية مختلف حاجيات المواطن.

كما يلعب المؤشر البيئي دورا مهما لأنه مرتبط بالمعطيات الجغرافية لكل منطقة لاسيما ما يتعلق بالأضرار التي تنتج عن التلوث البيئي ويؤدي إلى المساس بالغطاء النباتي وزيادة نسبة التصحر وتذبذب في المناخ، ومن هذا المنطلق فإن الدول التي تريد تحقيق تنمية بآتم معنى الكلمة تهتم بضبط هذا المجال من خلال اتخاذ ما يلزم من تدابير لحماية البيئة والمحيط الخارجي ومنع ظاهرة تلوث المحيط وما ينتج عنها من أضرار تتعدى البعد الوطني إلى الضرر الدولي.

والأخطر من ذلك أن مخاطر التلوث البيئي لا تتوقف عند الإضرار بالمناخ والطبيعة بل تتعدى إلى المخاطر التي تصيب العنصر البشري من وراء ذلك، ففي تقرير أصدرته منظمة الصحة العالمية أن 93

بالمائة من أطفال العالم يتنفسون الهواء السام كل يوم، مما يعرض صحتهم ونموهم للخطر، وحسب نفس التقرير فقد توفي ما يقارب 600 ألف طفل بسبب التهاب الجهاز التنفسي الحاد الناجم عن تلوث الهواء¹⁷.

2.2- التحديات التي تواجه الجماعات المحلية لتحقيق التنمية الوطنية:

جاء في كلمة رئيس الجمهورية أنّ الجماعات المحلية واجهة معبرة عن رعاية الدولة للشأن العام ومدعوة عبر هياكلها الخدمائية العمومية لتلبية حاجيات الساكنة وتوفير المحيط اللائق للعيش الكريم¹⁸، مما يفيد حرص رئيس الجمهورية على إعادة النظر في دور هذه الهيئات عن طريق تعديل قانوني البلدية والولاية كآلية قانونية لتفعيل التنمية المحلية ومن ورائها التنمية الوطنية.

إنّ التمعن في محتوى الاجتماع ومخرجاته يدعو إلى التساؤل عن مدى إمكانية القضاء على مختلف النقائص والمعوقات التي تعرقل التسيير المحلي، أم أنّ الوصول إلى تحقيق شعار اللقاء الوزاري يبقى بعيد المنال؟

1.2.2- الجهات المتدخلة في تحقيق التنمية المحلية: إنّ تحقيق التنمية المحلية مرهون بتدخل عدة مصالح وهياكل تتفاعل وتتعاون من أجل تنفيذ السياسات الوطنية في مجال التنمية المحلية، ومن هذا المنطلق نتطرق إلى الهيئات المحلية باعتبارها الفاعل الأول في تحقيق المصالح المحلية، بالإضافة إلى هياكل أخرى لها علاقة.

أولاً- الهيئات الإقليمية: ينظم إقليم كل الدولة في شكل وحدات جغرافية تضم مجموعة سكانية تسمى الهيئات الإقليمية نسبة إلى الإقليم الجغرافي أو هيئات محلية لكونها نشاطها محلي ولها مصالح وأهداف محلية تتميز عن المصالح الوطنية¹⁹، وبالعودة إلى التنظيم الإداري في الجزائري نجد أنه يقول على مبدأ اللامركزية الإدارية والذي يتجسد في إنشاء هيئات محلية تتمثل في البلدية والولاية كما جاء ذلك في نص المادة 17 من الدستور الجزائري²⁰، والتي تلعب دور محوري في مجال تحقيق التنمية المحلية من خلال ضمان مشاركة المواطن في الشؤون المحلية والذي أكدته المادة 19 من الدستور الجزائري.

تعمل الجماعات المحلية على توفير مستلزمات التنمية المحلية كما جاء ذلك في قانوني البلدية²¹ والولاية²²، مما يجعل تحقيق التنمية الوطنية مبني على مؤشرات محلية تعتبر المنطق لتحقيق تنمية شاملة تعود بالفائدة على مختلف طبقات المجتمع مهما كان مكان تواجدها.

إلا أنّ تحقيق التنمية المحلية لا ينبغي أن يتجسد فقط كحبر على ورق بل يستوجب تحقيقه من أرض الواقع من خلال البحث عن مصادر التمويل الداخلية والخارجية²³، وأن يهتم مسؤولي الهيئات المحلية بخلق مشاريع تنموية.

ثانياً - المجتمع المدني: يعتبر العمل التطوعي من أهداف المجتمعات المعاصرة والذي يتجلى من خلال ما تقوم بها الجمعيات والنقابات التي تنشط على المستوى المحلي من طرف أشخاص يمثلون المجتمع المدني وتهتم كل جمعية بمجال معين من مجالات التنمية المحلية بهدف تحقيق الصالح العام.

وحسب منظمة الأمم المتحدة فإن المجتمع المدني هو حيز مجتمعي يختلف عن الحيز السياسي، يحتوي على أطر منظمة في شكل حركات أو نقابات، أو قد يتشكل مباشرة من الأفراد دون أن ينتمون إلى أي منظمة²⁴.

ونظرا لأهمية مشاركة المواطن في تسيير الشؤون المحلية فقد اهتمت الدول على تكريس مبدأ المشاركة لكونه من المبادئ الأساسية لتحقيق التنمية، على أساس أن إشراك الأفراد في التنمية المحلية يساهم في اهتمامهم بهذا المجال ومساندتهم للأعمال التي تقوم بها الدولة، كما تعتبر نوع من أنماط الرقابة التي يمارسها المواطن على من تتوفر فيهم الوسائل القانونية والإدارية لتنفيذ السياسات التنموية. تتنوع مستويات المشاركة وفق عدة أشكال، فقد تشارك في التخطيط وتحديد الأولويات التنموية، المشاركة في تنفيذ مشاريع التنمية المحلية، والمشاركة في تقييم ومتابعة المشاريع المبرمجة لتحقيق التنمية²⁵.

2.2.2- تحديات تحقيق شعار الجماعات المحلية قاطرة التنمية الوطنية:

يرى فقهاء علم الاقتصاد أن تحقيق التنمية الوطنية مرهون بتحقيق تنمية محلية من خلال توفير مختلف مستلزمات التنمية في القاعدة لإمكانية الحديث عن التنمية بشكل أوسع، كما أنه لا ينبغي حصر التنمية على المستوى المحلي وإنما ينبغي توسيعها لتشمل التنمية الوطنية²⁶، ورغم ما خرج به اجتماع الحكومة مع الولاية من نتائج وتوصيات مهمة نظريا إلا أن تحقيق ذلك في أرض الواقع يحتاج للكثير من التحديات التي ينبغي تجاوزها لتحقيق تنمية حقيقية محلية ووطنية، ومن أجل تحقيق ذلك ينبغي على صناع القرار التوغل في الميدان وذلك بالعمل على:

أولا- التنسيق المحكم بين الهيئة المركزية والهيئات المحلية: لأجل تنفيذ السياسات الوطنية الكبرى ينبغي تضافر جهود كل المعنيين بتحقيق التنمية الوطنية من خلال العمل المشترك بين الهيئات المركزية والهيئات المحلية التي في حقيقة الأمر هي المعنية الأولى بتنفيذ السياسة الوطنية في الميدان، ومن أجل ذلك يستوجب على الهيئة المركزية أن ترافق الهيئات الإقليمية وتساعدتها من خلال توفير ما تحتاجه من إمكانيات ضرورية للانطلاق في برمجة مشاريع استثمارية بإشراك المؤسسات المقاولاتية التي تتحمس لإقامة مشاريع محلية.

إنّ الملاحظ في الميدان أن هناك نوع من عدم التنسيق بين المصالح المعنية بتحقيق التنمية الأمر الذي أدى إلى انقراض المشاريع في أغلب المناطق التي تتوفر على ظروف طبيعية مهيأة لإنجاز مشاريع في قطاعات حساسة، وتحتاج فقط للقليل من الدعم لإنجاح التنمية المحلية.

ثانيا- الحوكمة المحلية: يفيد المعنى العام للحوكمة التسيير اللامركزي للشؤون المحلية عن طريق تنازل الدولة عن بعض صلاحياتها للهيئات الإقليمية²⁷، لتسيير شؤونها بنفسها وإنجاز مشاريع استثمارية حسب

خصوصية كل منطقة، دون تدخل الهيئة المركزية في طريقة التسيير، وهذا استنادا لفكرة أنّ سكان كل منطقة هم الأعم بخصوصياتها وما يحتاجون من خدمات ومشاريع، فهم من يقررون برمجتها حسب أولويتها. ومن مظاهر التسيير المحلي إشراك المواطن في تسيير الشؤون المحلية أو ما يسمى بتكريس مبدأ الديمقراطية التشاركية باعتباره من أهم المبادئ التي تقوم عليها النظام الإداري اللامركزي²⁸، وذلك من خلال دعوة المواطنين من طرف المجالس المنتخبة لإعلامهم بما سيتم برمجته من مشاريع ومنحهم الحق في تقديم آرائهم واعتراضهم في حالة عدم رضائهم بما تم برمجته، بالإضافة إلى الدور الذي تمارسه الجمعيات المحلية باعتبارها وسيط بين المسؤولين والمواطنين، والتي يقع عليها مسؤولية إعلام المواطن بكل الأمور التي تهمه باعتباره المستفيد الأول بالتنمية.

ثالثا - تحقيق اللامركزية المالية: يعتبر المؤشر المالي العامل الأساسي لتحقيق التنمية المحلية وذلك من خلال توفير موارد مالية محلية لإشباع الحاجيات المحلية وفي نفس الوقت خلق الثروة بمبادرة من الهيئات المحلية التي لا ينبغي أن يبقى دورها إداري محض بل يستوجب أن يتعدى دورها إلى البحث عن موارد مالية متوفرة محليا، ومن أهم هذه الموارد نجد الضرائب المحلية التي تتكفل الجماعات المحلية بفرضها وتحصيلها، ويرى بعض الباحثين في مجال التنمية المحلية أنّ أكبر إشكال يعترض الاستقلال المحلي هو عدم السماح للمهيات المحلية بتحديد معدلات الضرائب²⁹، أي أنّ هذه الأخيرة تبقى تقوم فقط بتحصيل الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة ولا تتدخل لفرض ضرائب أو رسوم جديدة.

إنّ تحقيق الاستقلال المالي بالتالي التنمية المحلية يستوجب إصلاح نظام الجباية المحلية التي تعرف الكثير من المعوقات سواء تلك التي مصدرها النص القانوني أو تلك التي سببها سوء التسيير المحلي، لأن الملاحظ أنّ مسؤولي الهيئات المحلية لا يهتمون بتحصيل الجباية المحلية، مما يؤدي إلى ضعف الوارد المالية المحلية وعدم قدرتها على برمجة مشاريع استثمارية.

بالإضافة إلى ضرورة عدم تدخل الهيئة المركزية في الموارد الجبائية لكل بلدية، بل ينبغي على كل بلدية أن تستعمل ما تم تحصيله لتحقيق مشاريع استثمارية محلية وليس تحويل تلك الموارد للخزينة العمومية مما يؤدي إلى عدم العدالة أثناء توزيع الحصيلة الجبائية.

خاتمة:

يبدو لنا من خلال ما سبق عرضه أنّ الجماعات المحلية تعبر في حقيقة الأمر قاطرة التنمية الوطنية بشرط تحقيق التنمية المحلية باعتبارها المنطلق لتعميمها على المستوى الوطني وما ستعود به من فائدة بالنسبة للمواطن البسيط الذي يبحث على ظروف عيش أحسن وأفضل.

إنّ تحقيق التنمية المحلية ومن ورائها الوطنية مرهون بتكاتف الجهود والتعاون بين جميع الفاعلين سواء على المستوى المركزي أو المحلي، وذلك من خلال توفير مختلف الآليات التي تحتاجها عملية التنمية على المستوى المحلي وبذلك تتحقق تنمية وطنية لكي تصبح الهيئات المحلية قاطرة للتنمية الوطنية.

بالعودة إلى اجتماع الحكومة مع الولاية نلاحظ وجود نوع من الاهتمام من طرف الهيئة المركزية التي تسعى لتحقيق تنمية وطنية بإشراك الجماعات المحلية لما تلعبه هذه الأخيرة من دور في مجال برمجة تنمية محلية بتوفر مؤشرات في الميدان.

إنّ تحقيق التنمية المحلية لن يتحقق بمجرد برمجة اجتماعات سنوية بين الفاعلين في المجال، ولن تتحقق تلك التنمية بمجرد إعداد مذكرات ومناشير ورقية، بل يستوجب الأمر على الهيئة المركزية أن تحسن اختيار من يتولوا مسؤولية التسيير المحلي لاسيما بالنسبة للولاية والمسؤولين التنفيذيين الذين تقع عليهم أكبر مسؤولية لتكريس رغبة صناع القرار على المستوى المحلي.

كما يتحمل حتى المواطن على المستوى المحلي مسؤولية اختيار أعضاء المجالس المنتخبة، أين وللأسف نجد أن المواطن غير مؤهل سياسيا لاختيار من ينوبه في تلك المجالس، فقد أصبح اختيار هؤلاء يتم في إطار علاقات أسرية وشخصية أو مهنية بعيدا عن الكفاءة والمردودية.

إنّ تحقيق التنمية المحلية ومن ورائها التنمية الوطنية مرهون بإصلاح جذري على المستوى المحلي والذي ينبغي أن ينصبّ أولا على حسن اختيار من توكل إليهم مسؤولية التسيير المحلي ومن يمتلكون ضميرا مهنيا يجعلهم يبحثون عن موضع الخل ويجتهدون لإصلاحه، ومن يخرج إلى الميدان للقيام بزيات فجائية لإتمام المشاريع المحلية وليس التحكم عن بعد.

إنّ تحقيق التنمية المحلية مرهوب كذلك بتوعية المواطن على المستوى المحلي بأهمية الاختيار الصحيح لأعضاء المجالس المنتخبة، الذين وللأسف لا يهتمون بتحقيق تنمية محلية ولا ببرمجة مشاريع محلية ويبرمجون فقط مشاريع شخصية -إن صح التعبير -.

إنّ تحقيق التنمية المحلية ومن ورائها التنمية الوطنية مرهون بتوفير استقلالية مالية للجماعات المحلية وتحسين طريق التمويل المحلي باعتباره حجر الأساس لخلق الثروة وبرمجة مشاريع استثمارية.

إنّ تحقيق التنمية المحلية ومن ورائها التنمية الوطنية مرهون بالقضاء على مختلف الممارسات البيروقراطية التي لا تزال تعرقل عملية التنمية.

إنّ الوصول إلى تسيير محلي فعال مرهون بوضع شروط خاصة للترشح للانتخابات المجالس المحلية لاسيما السيرة الحسن والمستوى التعليمي وكذا الخبرة المهنية التي يجب أن تتوفر في كل مترشح، عوض تنصيب مجالس هيكلية بحقائب فارغة.

الهوامش:

1- يعتبر مصطلح التنمية المحلية من المفاهيم التي تتغير وتتوسع بتغير وتوسع مجال الحياة وتطلعات المواطنين في كل دولة، فإذا كان هذا المفهوم محصور في مجال الرفاهية الاجتماعية فقد تطور ليشمل مجالات أخرى، وهذا راجع لزيادة الاهتمام بالعنصر البشري وجعله محور التنمية المحلية وهذا الأخير أكد أنه في حاجة دائما إلى تطوير وملائمة ظروف العيش مع المعطيات والمستجدات، راجع للمزيد: - غريبي أحمد، "أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر"، مجلة البحوث للدراسات العلمية، جامعة يحي فارس - المدينة، العدد 01، 2010، ص 03.

2- وزارة الداخلية والجماعات المحلية، "لقاء الحكومة مع الولاية"، متوفر على الموقع:

https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/index.php?option=com_content&view=article

[e&id=4804#faqnoanchor](https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=4804#faqnoanchor) ، تم الاطلاع يوم 2024/12/29.

3- وزارة الداخلية والجماعات المحلية، الورشة الأولى من لقاء الحكومة مع الولاية، متوفر على الموقع:

https://www.interieur.gov.dz/images/imslide/Atelier_1_Gov-walis_25_ar.pdf ، تمّ

الاطلاع يوم 2024/12/29.

4- وزارة الداخلية والجماعات المحلية، الورشة الثانية من لقاء الحكومة مع الولاية، متوفر على الموقع:

https://www.interieur.gov.dz/images/imslide/Atelier_2_Gov-walis_25_ar.pdf ، تمّ الاطلاع

يوم 2024/12/29.

5- وزارة الداخلية والجماعات المحلية، الورشة الثالثة من لقاء الحكومة مع الولاية، متوفر على الموقع:

https://www.interieur.gov.dz/images/imslide/Atelier_3_Gov-walis_25_ar.pdf ، تمّ

الاطلاع يوم 2024/12/29.

6- وزارة الداخلية والجماعات المحلية، الورشة الرابعة من لقاء الحكومة مع الولاية، متوفر على الموقع:

https://www.interieur.gov.dz/images/imslide/Atelier_4_Gov-walis_25_ar.pdf ، تمّ

الاطلاع يوم 2024/12/29.

7- وزارة الداخلية والجماعات المحلية، الورشة الخامسة من لقاء الحكومة مع الولاية، متوفر على الموقع:

https://www.interieur.gov.dz/images/imslide/Atelier_5_Gov-walis_25_ar.pdf ، تمّ

الاطلاع يوم 2024/12/29.

8- وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، "اجتماع الحكومة مع الولاية يومي 24 و 25 ديسمبر

2024، مخرجات الورشة 01، متوفر على الموقع:

https://www.interieur.gov.dz/images/imslide/Recommandations_atelier_1.pdf ، تمّ

الاطلاع يوم 2024/12/28.

9- وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، "اجتماع الحكومة مع الولاية يومي 24 و 25 ديسمبر

2024، مخرجات الورشة 02، متوفر على الموقع:

- تم https://www.interieur.gov.dz/images/imslide/Recommandations_atelier_2.pdf، تم الاطلاع يوم 2024/12/28.
- 10- وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، "اجتماع الحكومة مع الولاية يومي 24 و 25 ديسمبر 2024، مخرجات الورشة 03، متوفر على الموقع:
- تم https://www.interieur.gov.dz/images/imslide/Recommandations_atelier_3.pdf، تم الاطلاع يوم 2024/12/28.
- 11- وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، "اجتماع الحكومة مع الولاية يومي 24 و 25 ديسمبر 2024، مخرجات الورشة 04، متوفر على الموقع:
- تم الاطلاع https://www.interieur.gov.dz/images/imslide/Recommandations_atelier_4.pdf يوم 2024/12/29.
- 12- وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، "اجتماع الحكومة مع الولاية يومي 24 و 25 ديسمبر 2024، مخرجات الورشة 04، متوفر على الموقع:
- تم https://www.interieur.gov.dz/images/imslide/Recommandations_Atelier_5.pdf، تم الاطلاع يوم 2024/12/29.
- 13- FERDJ Younes, HAMADI Abdelkader et DATOUSSAID Aïmed, « le développement économique local en Algérie ; Inventory of fixture », Journal of Business and Trade Economies, Université de M'sila, N0 01, 2023, P 512.
- 14- حجاب عبد الله، "التنمية المحلية... النظريات الاستراتيجية والأطراف الفاعلة لتحقيقها"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة عمر ثلجي - الأغواط، العدد 06، 2017، ص 356.
- 15- راجع للمزيد حول التحفزات الجبائية وأهمها في تطوير الاقتصاد الوطني: - حاج محمد أمين جبار، مراد ناصر، "دور التحفزات الجبائية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية"، مجلة دراسات جبائية، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة البليدة 02، العدد 02، 2022، ص ص 104-123.
- 16- غريبي أحمد، مرجع سابق، ص 06.
- 17- تقرير منظمة الأمم المتحدة حول المدن والتلوث، أكتوبر 2020، متوفر على الموقع: <https://www.un.org/ar/climatechange/climate-solutions/cities-pollution>، تم الاطلاع يوم 2024/12/25.
- 18- رئاسة الجمهورية، خطاب رئيس الجمهورية، الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية، متوفر على الموقع، تم https://www.interieur.gov.dz/images/imslide/Dsicours_PDR_GOV-WALIS.pdf، تم الاطلاع يوم 2024/12/29.

- 19- فيدمة عبد الحق، "ماهية الجماعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة البليدة 02، العدد الأول، 2013، ص 120.
- 20 دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996، المنشور بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438 مؤرخ في 1996/12/07، يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور، ج ر عدد 76، صادر في 1996/12/08، معدل ومتمم بالقانون رقم 02-03 مؤرخ في 2002/04/10، ج ر عدد 25 صادر في 2002/04/14، والقانون رقم 08-19 مؤرخ في 2008/11/15، ج ر عدد 63، صادر في 2008/11/16، وبالقانون رقم 16-01، مؤرخ في 2016/03/06، ج ر عدد 14، صادر في 2016/03/07، معدل ومتمم بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442 مؤرخ في 2020-12-30، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020، ج ر عدد 82، صادر في 2020/12/30.
- 21- قانون رقم 11-10 مؤرخ في 2011/06/22، يتعلق بالبلدية، ج ر عدد 39، صادر في 2011/07/03، معدل ومتمم بموجب الأمر رقم 21-13 مؤرخ في 2021/08/31، ج ر عدد 67، صادر في 2021/08/31.
- 22- قانون رقم 12-07 مؤرخ في 2012 فبراير، يتعلق بالولاية، ج ر عدد 12، صادر في 2012 فبراير 29.
- 23- تتمثل مصادر التمويل الداخلية في الموارد المالية غير الجبائية (التمويل الذاتي، إيرادات ونواتج الأملاك، إيرادات الاستغلال المالي)، والموارد المالية الجبائية (الضرائب والرسوم المحلية)، أما مصادر التمويل الخارجي فتتمثل في الإعانات الحكومية، القروض، الصندوق المشترك للجماعات المحلية، صندوق الضمان للجماعات المحلية، راجع للمزيد: - شويح بن عثمان، حقوق وحريات الجماعات المحلية في الجزائر مقارنة بفرنسا، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان، 2017-2018، ص 100 وما يليها.
- 24- تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا حول دور المجتمع المدني في المنظمة العربية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الأمم المتحدة، بيروت، 2016، ص 07.
- 25- حجاب عبد الله، مرجع سابق، ص ص 363-364.
- 26- FERDJ Younes, HAMADI Abdelkader et DATOUSSAID Aïmed, Op-Cit, p 513.
- 27- DABBIH Hatem, «Le processus de décentralisation et de développement locale en Algérie ; défis et perspectives », Revue d'enseignant chercheur des études juridiques et politiques, N0 01, 2016, P 159.
- 28- Ibid, P 160.
- 29- سمية نعيمة، "إصلاح نظام المالية المحلية كآلية للتنمية المحلية-تجارب دولية رائدة-"، مجلة ابن خلدون للإبداع والتنمية، جامعة ابن خلدون تيارت، العدد 02، 2020، ص 69.